



منصة رابعة
نفث أي حوار
مقابل إفساح
جميع الأطراف
المجال للحلول
السلمية (أ ف ب)

مصر: تهدئة بجهود دولية

السياسي يستجد بواشنطن على «الإخوان»... ويفتح كوة في علاقته بالإسلاميين

القاهرة - الأخبار

الخارجية الأميركية بحضور السفارة الأميركية أن باترسون وممثل الاتحاد الأوروبي برناندينو ليون. وقال التحالف إنه أكد خلال اللقاء تمكسه بموقفه المطالب بعودة الرئيس والدستور ومجلس الشورى. كذلك أكد ترحيبه «بأي حلول سياسية تقترح على أساس قاعدة الشرعية الدستورية ورفض الانقلاب». وبحسب وكالة أنباء الشرق الأوسط، فإن وفد التحالف ضم عمرو دراج ومحمد علي بشر.

بدوره، قال المتحدث باسم التحالف، طارق الملط، الذي التقى بمبعوثين أميركيين وأوروبيين، إن حلفاء مرسى يسعون إلى حل للأزمة في مصر يقوم على أساس الدستور الذي جرى تعطيله بعد عزل مرسى. وأوضح «من داخل هذا الدستور يمكن إيجاد... أكثر من حل» لهذه الأزمة. وأضاف أنه إذا أصّر معارضو مرسى على أنه يجب ألا يكون جزءاً من «المعادلة السياسية... فإن صمود واعتصام الملايين في الشوارع على مدار خمسة أسابيع يقتضي عدم وجود عبد الفتاح السيسي في المعادلة السياسية في الفترة القادمة»، مؤكداً في الوقت نفسه احترام وتقدير الجماهير التي «خرجت في 30 يونيو».

يبدو أن سلة مساعد وزير الخارجية الأميركي، وليام بيرنز، لم تعد فارغة إلى واشنطن هذه المرة، وإن كانت المواقف الأخيرة التي برزت خلال اليومين الماضيين للأفرقاء المصريين هي نتاج جهود دولية متكاملة وليست محصورة بجهود بيرنز؛ فقد حصلت لقاءات وصدرت مواقف، سواء من قبل الحكومة الانتقالية أو وزير الدفاع عبدالفتاح السيسي، أو الأحزاب الإسلامية، تظهر بعض اللين والتنازل عن المطالب المتطرفة. الأجواء الإيجابية تجلت في إفساح المجال للحوار والتفاوض وتأجيل فض اعتصام رابعة والنهضة بالقوة، كما توعدت الداخلية من قبل.

وفي سياق اللقاءات المهمة التي جرت، أعلن المتحدث العسكري العقيد أحمد علي، على صفحته الفيسبوكية، أن السيسي اجتمع مع ممثلين عن التيارات الدينية الإسلامية، غير أنه لم يوضح من هم هؤلاء الممثلون. وأكد أن «السيسي أكد أن الفرص متاحة لحل الأزمة سلمياً شرط التزام كل الأطراف بنزول العنف، وعدم تعطيل مرافق الدولة أو تخريب المنشآت العامة، أو التأثير على مصالح المواطنين من دون الرجوع إلى الوراثة والالتزام بخارطة الطريق».

وكان عضو مجلس شورى العلماء، الشيخ محمد حسان، قد أعلن أن «مصر تتعرض لفتنة خطيرة وعلى أهل العلم التحرك». وقال إن السيسي وعده مع مجموعة من العلماء بعدم فض اعتصامي أنصار الرئيس المعزول محمد مرسى في ميداني رابعة العدوية والنهضة بالقوة. وأوضح أن السيسي اجتمع لمدة 5 ساعات مع مجموعة من العلماء، أبرزهم الدكتور عبدالله شاکر رئيس مجلس شورى العلماء، والداعية السلفي جمال المراكبي رئيس جمعية أنصار السنة، والدكتور محمد عبد السلام القيادي في الدعوة السلفية، إضافة إلى قيادات من التحالف الوطني لدعم الشرعية، وهم الدكتور عبد الرحمن البر عضو مجلس شورى جماعة الإخوان المسلمين، وصلاح سلطان الأمين العام السابق للمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، وأيمن عبد الغني القيادي في حزب الحرية والعدالة، وصفوت عبد الغني القيادي في حزب البناء والتنمية، وإيهاب شبيحة رئيس حزب الأصالة، من أجل حل الأزمة. وأوضح حسان أن قيادات التحالف الوطني طالبوا العلماء بتحقيق مطلبين مهمين في الوقت الراهن هما حقن الدماء، وعدم فض الاعتصامات بالقوة، وتهيئة الأجواء للمصالحة الوطنية.

وفي مقابلة مع «وشنطن بوست»، قال السيسي إن «الإدارة الأميركية لديها وسائل ضغط قوية ونفوذ كبير على الإخوان المسلمين، وأود منها أن تستخدمها لوضع حد للنزاع». وتساءل «ما هو دور الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع القوى الدولية الأخرى التي تؤيد أمن مصر واستقرارها؟ هل قيم الحرية والديموقراطية صالحة فقط في بلادكم؟ لقد تخليتم عن المصريين، أدركتم لهم ظهركم، وهم لن ينسوا ذلك».

كذلك أكد السيسي أن الجيش لن يتدخل، وأن «من سيضع حداً لهذه الاعتصامات وينظف الميادين لن يكون الجيش. هناك شرطة مكلفة بهذه المهمات».

لقاء الإسلاميين مع السيسي أتي عقب لقاء وفد من «التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب» مع مساعد وزير

زيارتان لافتاتان لوزيري خارجية قطر والإمارات

في غضون ذلك، توج بيرنز لقاءاته أمس بزيارة للقيادة العسكرية ممثلة بالسيسي والفريق صدقي صبحي، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، وعدد من كبار قادة القوات المسلحة. وبعد لقائه بيرنز والوفد المرافق له، قال وزير الخارجية المصري نبيل فهمي إن المبعوثين الدوليين تحدثوا عن الحاجة إلى إنهاء العنف والمصالحة في البلاد وإعادة العملية السياسية الشاملة. وأكد أن اتصالات جرت مع

الإخوان المسلمين، غير أنه رفض وصفها بالمفاوضات.

في غضون ذلك، جددت وزارة الداخلية المصرية دعوتها لمؤيدي الرئيس المعزول إلى إنهاء اعتصاماتهم، معلنة أنها ستسمح لجماعة الإخوان المسلمين بالعودة إلى ممارسة العمل السياسي. من جهة ثانية، أكد مجلس الدفاع الوطني برئاسة رئيس الجمهورية المستشار عدلي منصور «دعمه الكامل لجهود الحكومة

لمجابهة الخروقات والتهديدات الأمنية الصادرة عن تجمعي «رابعة العدوية» و«النهضة»، لكنه أضاف أن ذلك «لا يحول دون إعطاء الفرصة لكافة الجهود والوساطات والمفاوضات».

كذلك عقد رئيس الحكومة حازم الببلاوي اجتماعاً حضره ممثلو القوى السياسية وبعض الأحزاب، قال خلاله إن قرار فض اعتصام رابعة والنهضة نهائي وسيتم في إطار القانون، وإن توقفت التنفيذ

اعتصام «رابعة»: نعم للمراقبين الأجانب... لا للمصريين

التابعي مراسل وكالة الأنباء الفرنسية. وقد ضمت اللجنة الحقوقية المصرية صحافياً بجريدة «الشروق» اختار أن يحمل صفة «مراقب حقوقي» بدل «صحافي» على البطاقة الملصقة على صدور أعضاء اللجنة. وعن سبب هذا الاختيار، يستشهد محمد أبو الغيط بالاعتداء الذي تعرضت له زميلته بالجريدة، المصورة جيهان منصور، بسبب اتهام قواعد الإخوان لعموم الصحافيين بالتواطؤ والشراكة في التحريض والقتل. لم تكف اللجنة الحقوقية تنفي تعرضها للاعتداء والطرد ومصادرة آلات التصوير حتى نشر صور جريدة «المصري اليوم»، طارق وجيه، على صفحته بموقع «فيسبوك» وقائع الاعتداء البدني واللفظي عليه بالتزامن مع زيارة المنظمات الحقوقية المصرية. الألاف في الواقعة الأخيرة هو الإصرار على مصادرة بطاقة الذاكرة رغم مسحه للصور التي التقطها.

وقد أصدر المركز الإعلامي للاعتصام بياناً يعتذر فيه عما «قد يكون الصحافيون قد تعرضوا له» دون تحديد وقائع أو أسماء أو مؤسسات يمثلها الصحافيون المعتدى عليهم. وبدون جهد بحثي أو توثيقي كبير، يمكن الجزم بأن الصحافيين المعتدى عليهم في اعتصام رابعة كلهم مصريون، وأنه لم يشتك مراسل أو صحافي أو حقوقي أجنبي واحد من أي اعتداء، ما يثير التساؤل حول تصور جماعة الإخوان عن الصحافيين والحقوقيين المصريين ومدى اختلاط السياسي بالمهني في ظل الأزمة الراهنة.

وقد نفى المشاركون في اللجنة على حساباتهم الشخصية على «فيسبوك» تعرضهم للاعتداء البدني أو مصادرة آلات التصوير الخاصة بهم، مع تأكيد التضييق عليهم واستخدام العنف اللفظي ضدهم وعدم التعاون، مشيرين إلى اعتذار قادة الاعتصام لهم عن سوء تصرف بعض أفراد الأمن دون قدرة منهم على السيطرة على الموقف.

يأتي التضييق على عمل المنظمات الحقوقية المصرية بالتوازي مع الترحاب والتعاون الذي تلقاه المنظمات الدولية، مثل «هيومان رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية، وهو ما يعد أمر غير مفهوماً لدى كثيرين. فإذا كانت المنظمات المذكورتان قد أصدرتا تقارير وبيانات تؤكد وتدين استخدام السلطات العسكرية العنف المفرط والاعتداء بالرصاص الحي ضد العشرات من متظاهري الإخوان أمام نادي الحرس الجمهوري، فإن العفو الدولية أصدرت أيضاً ما يدين اعتصام رابعة بخصوص تعذيب المخالفين لهم سياسياً، وهو موافق لما أصدرته المنظمات الحقوقية المصرية في السياق ذاته. وبذلك، يرسم القائمون على الاعتصام صورة الأجنبي، أما المصريون فهم غير مرغوب بهم.

الأمر ذاته متعلق بالصحافيين المصريين، بغض النظر عن المؤسسة الإعلامية التي يعملون لصالحها، حيث يخفون هويتهم المهنية داخل الاعتصام للحفاظ على سلامتهم الشخصية، وهو ما يؤكد هيتم

القاهرة - إسماعيل الإسكندراني

ثارت زوبعة إعلامية حول ما قيل إنه اعتداء بالضرب وطرد للوفد الحقوقي الذي زار اعتصام ميدان رابعة العدوية يوم الخميس الماضي، وكانت قد أوفدته خمس منظمات حقوقية مصرية بالتنسيق مع القائمين على الاعتصام، استجابة لدعوتهم الحقوقيين والصحافيين لأن يتفقدوا الاعتصام ميدانياً.

ويوضح مدير المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، نديم منصور، أن اللجنة توجهت للاعتصام في زيارة استطلاعية لتقدير الموقف ودراسة إمكانية الوجود الحقوقي المتكرر أو الدائم. فيما نفى محمد زارع، الباحث بمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وعضو اللجنة، أن يكون التفتيش على الأسلحة ضمن مهمات اللجنة.

ورغم التنسيق المسبق مع قادة الاعتصام، فإن اللجنة اشتكت من عدم تجاوب المعتصمين معها، معلنة تفهمها للتوتر الذي رافق التصعيد الإعلامي من قبل الحكومة المؤقتة بإعلانها تحويل وزارة الداخلية فض الاعتصام.

ووقعت خلال الزيارة مشادة بين أحد أعضائها وبين الشابين الإخوانيين عبد الرحمن عز وأحمد المغير، كانت نتيجة اتهامها من قبل كثير من النشطاء بالتحريض على العنف ضد معارضي محمد مرسى قبل عزله. وترتب على المشادة تأزم في موقف اللجنة التي أثار أعضاؤها الاجتماع معاً في المستشفى الميداني والانصراف من الاعتصام دون إتمام الزيارة.

جرى الاعتداء على صحافيين وحقوقيين في اعتصام رابعة (أ ف ب)

